مجتمع

الكويت تحثّ مواطنيها على مغادرة دول أوروبية

دعت الكويت مواطنيها إلى عدم التوجّه إلى دول أوروبية عدّة، ومغادرة تلك الدول في حال وجودهم فيها، «نظراً إلى الارتفاع الكبير وغير المسبوق في الإصابات» بمتحوّر أوميكرون من فيروس كورونا الجديد. ودعت وزارة الخارجية الكويتية في بيانات أخيرة الكويتيين «إلى تأجيل سفرهم» بشكل عام، لا سيّما إلى خمس دول أوروبية، هي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإسبانيا وإيطاليا. يُذكر أنّ كثيرين من مواطني الكويت يزورون أوروبا التي باتت مركزاً لانتشار متحوّر أوميكرون، بغرض السياحة. (فرانس برس)

البرتغال: إجلاء 3 آلاف سائح من سفينة ألمانية

أجلت السلطات البرتغالية نحو ثلاثة آلاف شخص من على متن سفينة «آيدا نوفا» السياحية الألمانية في لشبونة، صباح أمس الإثنين، بسبب تفشّي فيروس كورونا الجديد وسط الركاب. وقد ثبتت إصابة نحو 64 من الركاب بكوفيد-19 في أثناء وجودهم على متن السفينة التي وصلت إلى لشبونة، في 29 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وعلى متنها 4197 راكباً. ومنحت السلطات الصحية البرتغالية السفينة إذناً بالمغادرة في 31 ديسمبر، لكنّ الشركة المالكة للسفينة فضّلت البقاء حتى الثاني من يناير/كانون الثاني الجاري. (أسوشييتد برس)

«برايل» تحمي المكفوفين من كورونا

تؤكد الأمم المتحدة أنّ وباء كورونا زاد أهمية إنتاج المعلومات الضرورية بأشكال يسهل الوصول إليها، عبر لغة «برايل» مثلاً والصيغ السمعية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية الذين «واجهوا بسبب إجراءات الإغلاق تحديات عدّة تتعلق بالعيش باستقلالية وعزلة، مع التقيّد بإرشادات واحتياطات الحماية، وتقليل انتشار الوباء». وتوضح المنظمة الأممية، في اليوم العالمي للغة «برايل»، وهو المناسبة الأولى على روزنامتها لهذا العام، أنّها اهتمت خلال جائحة كورونا بتعزيز النهج الشامل الذي يراعي احتياجات ذوي الإعاقات البصرية في نشر المعلومات عبر هذه اللغة، وبينها في ملاوي، حيث وفّر برنامجها الإنمائي نحو 4050 مادة بهذه اللغة لأغراض التوعية والوقاية من كورونا، وإثيوبيا التي شهدت توزيع نسخ من رسائل تثقيفية باللغة ذاتها.

من جهتها، أنتجت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) مذكرات إرشاد بلغات متعددة وأشكال ميسرة، بينها لغة «برايل»، وصيغة «إيزي تو ريد».

ومنذ عام 2019، يُحتفل باليوم العالمي للغة «برايل»، بهدف تعزيز الوعي بأهمية كونها وسيلة للتواصل تدعم الحقوق الكاملة للمكفوفين وذوي البصر الضعيف. وتعرض هذه اللغة رموز الأبجدية وحروفها وكذلك الأرقام، من خلال ست نقاط يمكن تحسسها باللمس، ويستخدمها المكفوفون وضعاف البصر مذ اخترعها الفرنسي لويس برايل، في القرن التاسع عشر، لقراءة الكتب والنشرات الدورية المطبوعة بخط مرئي، والحصول على المعلومات المهمة، ما يكرّس مبادئ الكفاءة والاستقلال والمساواة.

(العربي الجديد)

(ادريانا ادي/ Getty)

اليأس والشتاء يحاصران نازحي اليمن

زكريا الكمالي

دفع التصعيد العسكري الذي تشهده محافظتا مأرب والحديدة اليمنيّتان عشرات آلاف النازحين إلى العراء مجدداً، فبدأوا رحلة تشرّد نحو سلاسل جبلية وصحار قاحلة توفّر لهم أماناً ما، يفتقدونه بشدّة منذ مطلع العام الماضي. وفي ظلّ مؤشرات موجة تصعيد أوسع، وخصوصاً مع تصميم الحوثيين على اقتحام مدينة مأرب التي تضمّ أكبر تجمّع للنازحين على مستوى اليمن، يجد هؤلاء أنفسهم ما بين غد مجهول وصقيع شتاء لا يرحم أجسادهم.

وتفيد تقارير حكومية بأنّ المعارك المشتعلة في أطراف مدينتَي مأرب والحديدة أجبرت نحو 120 ألفاً على النزوح في خلال الشهرَين الأخيرَين فقط، وشهدت مواقع النزوح التي تبلغ 137 في داخل مأرب زيادة بنحو عشرة أضعاف.

وخلافاً للساحل الغربي حيث سُجّلت موجة نزوح طارئة سبّبتها قرارات عسكرية مفاجئة للحكومة، يبدو الوضع الإنساني في مأرب متدهوراً جداً، مع اضطرار آلاف الأسر إلى النزوح نحو سبع مرّات في خلال عام واحد، وذلك مع التغيّر المتسارع لخطوط المواجهة الأمامية، ابتداءً من رحبة وحريب والجوبة، وصولاً إلى مديرية الوادي. وبما أنّ الوضع ليس مطمئناً بما فيه الكفاية، فضّلت أسر نازحة من مديريات جنوبي مأرب اللجوء إلى الصحاري البعيدة.

ويشير عاملون في مجال الإغاثة بمأرب لـ«العربي الجديد» إلى أنّ آلاف النازحين استقرّوا هذه المرة في صحراء العبر شرقي محافظة حضرموت، وكذلك في مديرية القطن، فيما اتّجهت الأسر الميسورة نحو سيئون. ويؤكد هؤلاء العاملون أنّ الطاقة الاستيعابية لمخيّمات النزوح في مأرب فاقت قدرتها الاستيعابية، على الرغم من المخاطر التي تهدّد النازحين من جرّاء القصف المستمر، وهو ما جعل السلطات بالتعاون مع منظمات محلية ودولية تستحدث مناطق نزوح جديدة في مأرب الوادي.

وبحسب الوحدة التنفيذية لإدارة مخيّمات النزوح في مأرب، يعيش النازحون الجدد ظروفاً سيئة جداً، إذ قد تتشارك أسر عدّة خيمة صغيرة لا توفّر الحدّ الأدنى من احتياجاتها، وهو ما يفوق قدرة الوحدة الحكومية على القيام بتدخّلات كاملة لمواجهة الانفجار الحاصل.

وكشفت الوحدة عن نزوح نحو 200 أسرة من أطراف مأرب والبيضاء وشبوة إلى مديرية العبر في حضرموت في شهرَي أكتوبر/ تشرين الأوّل ونوفمبر/ تشرين الثاني الماضيَين، فيما نزح ثلاثة آلاف و450 شخصاً نحو مدينة عتق في شبوة، و657 نحو مديرية القطن في حضرموت.

وتعيد الوحدة في تصريح لـ«العربي الجديد»، السبب في النزوح صوب هذه المواقع الجديدة، إلى «رغبة الأسر النازحة في الحصول على استجابة إنسانية أكبر من المنظمات، لا يستطيعون الحصول عليها في داخل مدينة مأرب التي تشهد انفجاراً هائلاً في أعداد النازحين».

بعيداً عن مأرب، كانت رقعة النزوح في اليمن تتّسع في خلال الأسابيع الأخيرة من جرّاء المستجدّات العسكرية التي شهدها الساحل الغربي وإخلاء القوات الموالية للحكومة مواقعها حول مدينة الحديدة وإعادة انتشارها على بعد نحو 90 كيلومتراً، ما جعل الحوثيين يتقدمون إلى تلك المناطق، فسبّب ذلك موجة نزوح جديدة. ويؤكد المسؤولون في الوحدة أنّ أكثر من 1500 أسرة نزحت من مناطق مختلفة جنوبي الحديدة إلى مدينة الخوخة، فيما قصدت أكثر من 500 أسرة مديرية المخا التابعة لمحافظة تعز.

حاولت المنظمات الدولية تنفيذ استجابة فورية. وبحسب ما يفيد مصدر إغاثي لـ«العربي الجديد»، أُنشئ موقع جديد للنازحين في مديرية الخوخة بقدرة 300 خيمة فقط، فيما تجري الترتيبات لإنشاء مخيّمات جديدة في الساحل الغربي. وتعمل وكالات الإغاثة على توزيع أطقم مطبخ ومصابيح وفرش نوم وأوعية مياه في المخيّمات الجديدة حتى تساعد الأسر المشرّدة على الطهو والنوم والغسيل والتنظيف. لكنّ المصدر يتحدّث عن «قصور كبير، إذ تشهد بعض المخيّمات ازدحاماً هائلاً، ويقطن نحو 40 شخصاً في خيمة واحدة، وهو ما يسبب تفشّي أمراض».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

تفاقم الاحتياجات الإنسانية

جاء في تقرير أخير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنّ النزوح الجديد أدّى إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية، فيما تُعَدّ الأمراض مثل الإسهال المائي الحاد والملاريا والتهابات الجهاز التنفسي العلوي شائعة بين النازحين حديثاً. وهذا ما يزيد من الحاجة الملحة إلى تعزيز خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في مواقع النزوح.

تحقيق

كثر هم الأطفال واليافعون الأيتام الذين ينتظرهم مستقبل غامض بالعراق، في حال لم يجدوا من ينتشلهم من واقع متردّ

أيتام العراق

مشكلات نفسية تهدد مستقبل أطفال ويافعين

معتمدة على محوزين هما العمل على منع الأطفال من التسرّب المدرسي بالإضافة إلى دعم الأطفال الذين هم في خارج المدرسة بهدف إعادتهم إليها. لكنّ عائلات عراقية، وعلى الرغم من إدراكها خطورة تسرّب أولادها من المدارس، تجد أن لا حيلة لها أمام عدم رغبة أبنائها في استكمال تعليمهم، لا سيّما الأسر التي تعاني من فقر شديد، مثل عائلة ميثم. فالمراهق كان يوصف بالذكاء حينما كان أصغر سنّاً، وقد توقع له معارفه مستقبلاً علمياً. في هذا الإطار، يخبر عمّه حسن الركابي أنّ «ابن أخي الذي يبلغ حالياً الخامسة عشرة من عمره، انخرط في سوق العمل ويرفض العودة إلى المدرسة». ويقول الركابي لـ«العربي الجديد»: «نحن عائلة فقيرة، أنا وإخوتي نعيش مع أسرنا في أحياء عشوائية تفتقر إلى أبسط الخدمات. وقد قُتل أخي، والد ميثم، في الحرب مع داعش بعدما تطوّع للقتال مع الحشد الشعبي في عام 2016». يضيف أنّ «ميثم لم يكن في حال سيئة قبل سنوات، فهو كان مجتهداً ويحظى بعلامات جيدة في المدرسة، وكان الجميع يتوقع له مستقبلاً علمياً جيداً، لكنّه قبل ثلاثة أعوام بدأ يسأل كثيراً عن والده وسبب تطوّعه للقتال، خصوصاً أنّه راح يشعر بالحرمان من الأبوّة. من جهتنا، لم نعد قادرين على تغيير ما يفكّر به. هو لا يريد إكمال تعليمه ويعمل أحياناً في السوق، علماً أنّه يتنقّل من عمل إلى آخر». ويشير إلى أنّه «على الرغم من صغر سنّه يفكّر بالهجرة ومغادرة البلد، قائلاً: لا مكان لي هنا. إمّا أن أهاجر وإمّا أتحوّل إلى مجرم أو سارق»، موضحاً أنّه «يستاء كثيراً من حالة الفقر التي تعيشها أسرنا ويرى أنّه لا يمكن تغيير هذا الواقع إلا بطرق غير قانونية».

يعانون منه على أكثر من صعيد، لا سيّما أنّهم يعيشون في معظم الأحيان في كنف أسر شديدة الفقر

تفيد مفوضية حقوق الإنسان المستقلة في العراق بأنّ عدد الأيتام الإجمالي يبلغ خمسة ملايين، الأمر الذي تنفيه وزارة التخطيط العراقية التي تشير إلى أنّ العدد الكلي للأيتام لا يتجاوز 650 ألفاً، فيما يقول ناشطون إنّ الأرقام الحقيقية مجهولة. ويلفت هؤلاء الأخيرون إلى أنّ الأيتام ممّن قُتل آباؤهم في أحداث العنف والحروب منذ أكثر من عشرة أعوام وكانت أعمارهم حينها تتراوح ما بين ثمانية أعوام و15 عاماً، عددهم كبير جداً. وهؤلاء صاروا يافعين وشباناً وآثار ما جرى لآبائهم ما زالت حيّة في داخلهم وتحثّهم على الانتقام والثأر على الأقل لعدد منهم. وهذا ما تؤكده كذلك الناشطة في مجال حقوق المرأة والطفل، الباحثة الاجتماعية ندى العبيدي، لـ«العربي الجديد».

وترى العبيدي أنّ «معاناة هذه الشريحة من الأطفال واليافعين تستوجب تضافراً حكومياً ومجتمعياً كبيراً»، مؤكدة أنّ «الحكومة لا تستطيع في الوقت الحالي حلّ هذه المشكلة التي تسبّبت فيها تراكمات سنوات طويلة، عندما تحوّل العراق بمعظم مناطقه إلى ساحات حرب الحقت الدمار بالبنى التحتية شاملة المدارس والمستشفيات والمتنزّهات وأماكن الترفيه التي تساهم كلها في نشأة الطفل نشأة سليمة». يضيف العبيدي أنّ «كلّ ما يعيشه العراق الآن يؤثّر على جميع الأطفال واليافعين بشكل عام، وذلك لأنّ البلد بات يفتقر إلى المرافق الترفيهية والثقافية والاجتماعية والرياضية والتعليمية والصحية التي تحتاجها الناشئة. هذا على مستوى الأطفال الذين يعيشون في كنف والديهم، لكنّ الحال أصعب كثيراً بالنسبة إلى الذين فقدوا آباءهم، خصوصاً بسبب العنف».

من جهته، يرى المتخصّص في الصحة النفسية علي الربيعي أنّ «وفاة شخص عزيز قد تترك أثراً سلبياً ومريراً دائماً في نفس من فقده، لا سيّما إذا قد قُتل غدراً أو مات ضحية ابتزاز أو إلى ذلك». ويحكي عن سلبية تضرّ بالمجتمع من جزّاء الأثر الذي تخلّفه حالة الوفاة، خصوصاً «مع عدم توفّر بيئة حاضنة مناسبة تساعد الطفل أو اليافع على التخلص من السلبية». ويشدّد الربيعي على «دور كبير للمؤسسات الحكومية والمنظمات المدنية والمجتمع، لكنّ ذلك صعب التطبيق في العراق نظراً إلى الأوضاع المتردية اقتصادياً بالإضافة إلى الصراعات السياسية الداخلية التي تعوّق المشاريع التربوية والنفسية الناجحة».

بغداد ـ **كرم سعدي**

أدّت الحروب وأعمال العنف في العراق إلى ارتفاع كبير في عدد الأيتام الذين يعاني قسم كبير منهم من مشكلات نفسية واجتماعية باتت تمثّل خطراً على مستقبلهم. ويتسرّب كثيرون من الدراسة، فيما لا يُستبعد أن يكون الإجرام سلوكاً مستقبلياً لدى بعضهم على خلفية ظروف قاهرة دفعت كثيرين منهم إلى سوق العمل باعمار صغيرة جداً، وسط غياب تام لأيّ معالجات أو رعاية حكومية لهذه الشريحة. ويوجّه متخصّصون اللوم إلى الجهات الرسمية ويتّهمونها بإهمال هؤلاء الذين يحتاجون إلى اهتمام كبير وبرامج متطوّرة لتأهيلهم حتى يتجاوزوا التأثيرات النفسية التي نجمت عن مقتل آبائهم.

وتشكو والدة فرقد عبد الرزّاق من سلوك ابنها الذي بلغ عامه السادس عشر، قائلة لـ«العربي الجدد» إنّه «لم يعد يرغب في مواصلة تعليمه ويتحدث كثيراً عن الثأر لوالده الذي قُتل في أعمال عنف ببغداد». وشهد العراق على مدى سنوات تفجيرات دموية وعمليات اغتيال وقتل عشوائية توزّعت فيها تنظيمات إرهابية مثل «داعش» و«القاعدة» وكذلك عشرات من المليشيات المسلحة التي راح ضحيتها عدد كبير من العراقيين. لكنّ فرقد وفق ما تشير والدته «يحمّل الحكومة والمجتمع مسؤولية مقتل والده»، موضحة «هو يقول إنّ الحكومة لم توفّر الأمان الكافي للمواطنين وإنّ المجتمع يدعم الحكومة من خلال إعادة انتخاب الأحزاب الحاكمة نفسها». تضيف والدة فرقد: «أظنّ أنّه يعاني من مشكلات نفسية، فهو يعزل نفسه لساعات طويلة، ولا يكلّم أحداً أيام، ويغيب لساعات كذلك خارج المنزل رافضاً إعلامي أين كان، ويرفض كذلك أن يقدّم له الآخرون النصيحة». وتشير الوالدة إلى أنّ «ما يخيفني هو تحذيرات تردني من معارفي بأنّ سلوكيات ولدي تشابه سلوكيات كثيرين في الفترة التي سبقت تحوّلهم إلى مجرمين».

ويُعدّ التسرّب المدرسي سبباً مهماً وراء انحراف تفكير الأطفال واليافعين، وهو ما تركّز عليه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في العراق. ووفقاً لوكالة الأنباء العراقية (واع) فإنّ المنظمة اتّخذت إجراءات لمنع تسرّب الأطفال العراقيين من المدارس،

5,000,000

هو عدد الأيتام بحسب مفوضية حقوق الإنسان المستقلة في العراق، غير أنّ الجهات الرسمية تنفي ذلك

يرسم العراقي الصغير ماساته في إحدى دور الأيتام (حيدر هادي/ الأناضول)

بلاغات الأهالي حول فقدان أبنائهم تجاوزت 350 في ترهونة

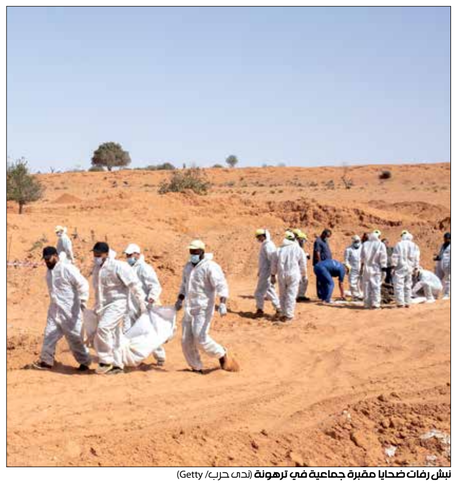
نبش رفات ضحايا مقبرة جماعية في ترهونة (حمى حرب/ Getty)

ليبيا: قضية مقابر ترهونة الجماعية إلى القضاء

طرابلس ـ **اسامة علي**

تتّجه السلطات المحلية في ترهونة الواقعة جنوب شرق العاصمة الليبية طرابلس، إلى تنشيط الملف الجنائي لقضية المقابر الجماعية، فهل تتجاوب سلطات ليبيا الرسمية وكذلك المجتمع الدولي اللذان هما في حالة صمت إزاء هذه القضية؟ وقبل أيام، شيّع أهالي ترهونة اثنين من ضحايا المقابر الجماعية أو رفاتهما، هما عمار أبو زويدة وعزّ الدين أبو زويدة، بعد التعرّف على ما تبقّى من جثمانيهما عن طريق تطابق نتائج تحليل البصمة الوراثية أو فحص الحمض النووي (دي إن إيه)، في حين ما زال عشرات من أهالي المدينة يترقّبون نتائج الكشف عن هويّة الرفات في ثلاجات مختبرات الدولة.

ومع انسحاب مليشيات محمد الكاني المعروفة باسم مليشيا الكانيات التي سيطرت على ترهونة منذ عام 2013 قبل أن تنضم إلى مليشيا اللواء المقاتعد خليفة حفتر، بعد انكسار الأخيرة في جنوبي طرابلس، عثر الأهالي على جثث في مقابر جماعية، ما حدا بالسلطات إلى تكليف هيئة حكومية للبحث والتعرّف إلى المفقودين. وقد تقدّم أهالي المدينة بمئات البلاغات عن أبناء مفقودين بعد إلقاء القبض عليهم من قبل مليشيا الكانيات.

ولم تحدّث الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين بياناتها منذ أشهر، لكنّ جمال بن رمضان المسؤول في الهيئة الحكومية يؤكد أنّ بلاغات الأهالي حول فقدان أبنائهم تجاوزت 350 بلاغاً في ترهونة. ويقول بن رمضان لـ«العربي الجديد»، إنّ «المقابر التي اكتُشفت حتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي هي 80 مقبرة، منها 43 جماعية فيما البقيّة مقابر فردية متناثرة»، لافتاً إلى «جهود للبحث عن المزيد، وسط احتمالات مرجّحة لاكتشاف بعضها قريباً».

ويوضح بن رمضان أنّه «حتى نهاية نوفمبر الماضي، اكتُشفت 232 جثّة في المقابر، لكنّها باكثرها ما زالت في انتظار التعرّف إلى هويات أصحابها، فيما تسلمت أكثر من عشر أسر في خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول المنصرم رفات أبنائها بعد التأكد من هويّاتهم على اثر تطابق نتائج تحليل البصمة الوراثية».

لكنّ الجديد في قضية مقابر ترهونة هو دفع عدد من النشطاء السلطة المحلية إلى تنشيط الملف الجنائي المتعلق بالقضية، بحسب ما يشير الناشط الحقوقي في المدينة أشرف ارحومة. ويقول لـ«العربي الجديد» إنّه «في الثاني عشر من ديسمبر، بدأ مكتب التحقيقات في المباحث الجنائية التابع لبلدية ترهونة باستقبال عدد من شكاوى أهالي الضحايا»، وقد استمر ذلك لمدّة أسبوع على أن تبدأ التحقيقات. وقد طلب المكتب من أهالي الضحايا التوجّه إلى مقرّه في المدينة للإدلاء بأقوالهم بهدف «بدء التحقيقات الفعلية وملاحقة المتورّطين»، مؤكداً أنّه سوف يقدّم المساعدة إلى أسر الضحايا التي تشكو من ضياع محاضر جمع الاستدلالات في المراكز والنيابات القضائية.

ويوضح ارحومة أنّ «الخطوة الجديدة في اتّجاه بدء التحقيقات تأتي كإجراء للضغط على السلطات من خلال فرض قضية التحقيق كأمر واقع عليها»، مشيراً إلى أنّ «انتظار المراسلة الرسمية في البلاد للتجاوب مع القضيّة سوف يطول، في حال لم يبادر الأهالي بإشهار القضية والضغط في اتّجاه نقلها إلى مراحل متقدّمة».

وفي التجاوب الأوّل من نوعه، بحسب ما يبدو، من قبل السلطات الليبية، أصدرت محكمة طرابلس العسكرية قبل أيام حكماً على المتهم مصباح الشارف، أحد عناصر مليشيا الكانيات، يقضي بالسجن لمدّة ستة أعوام ونصف عام بسبب مشاركته في التحريض على قتل خمسة مدنيين على يد مليشيا الكانيات.

وتُعدّ هذه القضية الأولى التي نُظر فيها أمام المحاكم ووصلت إلى مرحلة النطق بالحكم. لكنّ ارحومة يشير إلى أنّ «رابطة ضحايا ترهونة سوف تطعن في الحكم وسوف تقدّم مستندات تؤكّد تورّط الشارف في المساهمة بعمليات القتل بشكل مباشر وليس في التحريض عليه فقط». وفي حين يرى ارحومة أنّ «الحكم غير كاف ولا ينصف أهالي الضحايا»، إلا أنّه يصنّف بلوغ مرحلة النطق بالحكم «خطوة إيجابية»، لافتاً إلى أنّ «جلسة المتهم أُجّلت ثلاث مرات وسط مماطلات من قبل المحاكم التي ما زالت تعدّ القضية جدلية ولا ترغب في التورّط في الاشتباكات والصراعات السياسية الحاصلة في البلاد».

تجدر الإشارة إلى أنّه في ديسمبر المنصرم، أعلن اللواء 444 التابع لوزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، إلقاء القبض على «أحد أهمّ المطلوبين» المتورطين في المقابر الجماعية بمدينة ترهونة، مؤكداً أنّ الذي أُلقي القبض عليه تابع لمليشيا الكانيات المسؤولة عن جرائم المقابر. وأوضح اللواء، في بيان له، أنّه تمّ القبض على جمعة الخالقي المتورّط في جريمة المقابر والذي كان مختبئاً في أحد البيوت في حيّ أبو سليم بالعاصمة طرابلس، بعد الاستدلال عليه في أثناء تجوّله متنكراً وحاملاً بطاقة شخصية ورخصة قيادة مزوّرتين. وبينما لم تعلن الجهات الأمنية والقضائية بعد عن مصير الخالقي، يراها ارحومة «خطوة مهمة في سياق تفعيل قضية المقابر الجماعية للضغط على السلطات».

سورية: نزيف أطباء التخدير يهدد الجراحة

يشكو النظام الصحي في سورية من نقص في الكادر الطبي عموماً، ولعلّ فقدان أطباء التخدير يهدّد مجال الجراحة

ريان محمد

يزداد الواقع الصحي تدهوراً في مناطق سيطرة النظام السوري يوماً بعد آخر، وقد وصل الأمر إلى حدّ التخدير من التوقّف عن إجراء العمليات الجراحية في مستشفيات عدّة، وذلك في ظلّ استمرار نزيف الأطباء المتخصصين في التخدير الذين يُعَدّون من ركائز العمل الجراحي.

الطبيب محمد أ. يعمل في أحد مستشفيات دمشق، فيقول لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم الكشف عن هويته كاملة، إنّ «الوضع في مستشفيات سورية كارثي بكلّ ما تعنيه الكلمة، خصوصاً في ما يتعلّق بالنقص الكبير المسجّل في الكادر الطبي. فاليوم، تعاني مستشفيات في دمشق من عدم تغطية الأقسام بالكوادر الطبية اللازمة، الأمر الذي يضاعف الأعباء على من بقي من أطباء، وإنّ كانوا بغالبيتهم الساحقة ينتظرون فرصة السفر الأولى ليغادروا البلاد».

يضيف محمد أ. أنّه «في الفترة الماضية، كنّا نعاني من نقص في الأدوية والمستلزمات الطبية، إلى جانب أعطال كثيرة بالأجهزة الطبية، لكنّ الخبرات البشرية كانت تخفّف من معاناة المريض، أمّا اليوم، فثمّة نقص شديد في اختصاصات عدّة، منها أطباء التخدير الذي يؤدّون دوراً مهماً جداً في غرف العمليات من الخطوة الأولى إلى تلك الأخيرة، وكذلك الأمر في غرف العناية المركزة». ويشدّد على أنّه «في حال استمر الأمر على هذا المنحى، فسوف يأتي يوم يضطر المريض فيه إلى الانتظار مدّة طويلة قبل أن يحين دوره للخضوع لعمل الجراحي، بسبب عدم توفّر أطباء متخصصين في التخدير».

من جهته، يقول طبيب متخصص في التخدير بدمشق، فضّل عدم الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد»: «إذا أردنا التحدّث عن أولوية السفر، فهي لأطباء التخدير، إذ إنّهم من أصحاب الدخل الأدنى بين الأطباء، بالإضافة إلى أنّ عملهم يكاد يكون محصوراً في المستشفيات». ويشير إلى أنّ «الواقع اليوم هو ليس نتيجة الحرب فحسب، إذ إنّ أزمتنا تعود إلى ما قبل ذلك. وعلى الرغم من المطالبات الكثيرة والتحذيرات من نقص الأطباء، وعلى الرغم من النزيف الحاصل في الكوادر الطبية أمام أعين الوزارة المعنية وحكومة النظام، فإنّ أيّ حلول لم تُطرح، ولا حتى محاولات لجعل أطباء التخدير يحصلون على مقوّمات الحياة، وكأنّما الأمر لا يعني المسؤولين لا من قريب ولا من بعيد».

«أسباب انخفاض الوفيات نتيجة الأعمال الجراحية إلى جودة عمل أطباء التخدير، الأمر الذي يدلّ على أهميتهم الكبيرة»، محذّراً من «تراجع جودة العمل نتيجة الضغط الحاصل وسط استمرار انخفاض عدد أطباء التخدير»، ومشدّداً على «وجوب الخروج بحلول جذرية لمشكلة نقص أطباء التخدير، بطريقة تدفع الخرّيجين إلى دخول مجال الاختصاص وهم مرتاحون، علماً أنّ نتائج الحلول الجزئية تأتي سيئة».

وحول تحميل الأطباء المتخصّصين في التخدير مسؤولية الأخطاء الطبية، يقول طبيب التخدير نفسه إنّ «بروتوكولاً خاصاً بهؤلاء وُضع في هذا السياق، وفي حال تطبيقه، يحصل الطبيب على حقّه بموجبه، لأنّ كلّ الجراحات مربوطة بالتخدير. ويعيد الجراحية إلى عاتق الوفيات نتيجة الأعمال الجراحية إلى جودة عمل أطباء التخدير، الأمر الذي يدلّ على أهميتهم الكبيرة»، محذّراً من «تراجع جودة العمل نتيجة الضغط الحاصل وسط استمرار انخفاض عدد أطباء التخدير»، ومشدّداً على «وجوب الخروج بحلول جذرية لمشكلة نقص أطباء التخدير، بطريقة تدفع الخرّيجين إلى دخول مجال الاختصاص وهم مرتاحون، علماً أنّ نتائج الحلول الجزئية تأتي سيئة».

وحول تحميل الأطباء المتخصّصين في التخدير مسؤولية الأخطاء الطبية، يقول طبيب التخدير نفسه إنّ «بروتوكولاً خاصاً بهؤلاء وُضع في هذا السياق، وفي حال تطبيقه، يحصل الطبيب على حقّه بموجبه، إذ إنّ الهدف منه هو حماية طبيب التخدير والمريض في الوقت ذاته، خصوصاً وسط الشكاوى». ويؤكد أنّ «براءة أطباء التخدير تؤدّي دوراً في تصنيف المستشفى الذي يعملون فيه»، لافتاً إلى أنّ «نسبة الأخطاء عند أطباء التخدير في سورية قليلة جداً، وهذا يعود إلى تميّز طبيب التخدير لدينا. حتى إنّ الطبيب السوري مطلوب في دول عربية وأوروبية عدّة».

في سياق متّصل، كانت رئيسة رابطة التخدير وتدبير الألم في نقابة الأطباء السورية زبيدة شموط قد حذّرت من مخاطر النقص الحاصل في الأطباء المتخصصين في التخدير بسورية، مشيرة إلى أنّ لا أطباء تخدير في مستشفَيَين حكوميَّين (مستشفى الزهراوي ومستشفى التوليد الجامعي في دمشق)، الأمر الذي يوجب توفير أطباء اختصاصيين لهما عبر مناوبات من مستشفى المواساة ومستشفى الأسد الجامعي. وكشفت شموط، في تصريح صحافي لإحدى الصحف المحلية، أنّ نحو 500 طبيب تخدير فقط تبقّوا في سورية، في حين أنّ ثمّة حاجة إلى 1500 طبيب على الأقلّ لتغطية جزء من النقص.

ورأت شموط أنّه لا بدّ من إيجاد حلول جذرية لتحسين وضع أطباء التخدير في البلاد، ومن بين الحلول المقترحة زيادة تعويض الاختصاص لأطباء التخدير بنسبة 300 في المائة، لافتة إلى أنّ ذلك يُدرَس حالياً في اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء التابع للنظام، كذلك، يأتي فصل وحدات التخدير عن الوحدات الجراحية. وشدّدت شموط على وجوب تحسين وضع أطباء التخدير في المستشفيات الخاصة كذلك، لأنّ ثمّة مستشفيات تشبه الحيتان، وهي تمتصّ دم طبيب التخدير الذي يعيش تحت رحمتها، بالتالي، يغادر أطباء كثر البلاد، وهذا ما ينذر بخطر كبير. وبيّنت شموط أنّ النسبة الكبرى من أطباء التخدير هم على أبواب التقاعد، إذ تتراوح أعمارهم بين 55 و65 عاماً، في حين أنّ ثمّة ثلاثة أطباء فقط دون 30 عاماً، علماً أنّ أربعة أطباء فقط هم مقيمون، لافتة إلى أنّه من المتوقّع أن يغادر البلاد كلّ طبيب اختصاصي في التخدير يتخرّج حالياً، وبالتالي «نحن في تدهور مستمر».

المتخصصون بالتخدير هم أصحاب الدخل الأدنى بين الأطباء (وائل بشارة/ فرانس برس)

فسبكة

على الصفحة الرسمية لرابطة ضحايا ترهونة على موقع «فيسبوك»، تُبث تسجيلات فيديو كثيرة خاصة بالمقابر الجماعية وبضحاياها، سواء أكانوا هؤلاء الذين دُفنوا فيها أم عائلاتهم التي تنتظر جلاء الحقيقة حول مصيرهم. وبحسب القائمين على هذه الصفحة، فإنّها «خاصة بضحايا مليشيات الكاني الإرهابية»، وهي تدعو إلى «القصاص منهم وفقاً للتشريعات النافذة». ومن خلال هذه الصفحة، يعبّر أهالٍ كثر عن حرقتهم وكذلك عن آمالهم بالعثور على رفات أحبّتهم.

قصة لاجئ

يشكو اللاجئ الأفغاني بلبل ملنك في باكستان من أنّ الحرب حدّت من تنقلات البدو بين البلدين الجارين

بلبل ملنك

لاجئ أفغاني يأمل بفتح الحدود

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

منذ نحو ثلاثة عقود تعيش أسرة بلبل ملنك (60 عاماً)، في باكستان، بعدما كانت تتنقل بين باكستان وأفغانستان بحثاً عن المراعي، كعادة البدو الرحل. لكن إبان الغزو السوفييتي لأفغانستان، كانت أسرة ملنك تعيش في بلدة تشار سدة في شمال غرب باكستان، على الرغم من أن موطنها الأصلي هو مديرية سيدكرم في ولاية بكتيا، جنوبي أفغانستان. لكن بحكم الحياة البدوية، كانت ترحل في الصيف إلى أفغانستان وفي الشتاء إلى باكستان.

يقول بلبل إنه كان للحرب تأثير كبير على الناس في باكستان وأفغانستان، وتحديداً الرحّل الذين كان يتوجب عليهم التنقل بين البلدين وعلى الحدود. لكن الحرب حدّت من تنقلاتهم، عدا عن الإجراءات التي فرضتها الحكومة الباكستانية على الحدود بين البلدين، فقد «دمرت حياتنا بشكل كامل لأن مراعي المواشي موزعة بين الدولتين». يضيف بلبل أن أسرته كانت تتنقل بين البلدين صيفاً وشتاء، إذ تذهب إلى أفغانستان صيفاً وإلى باكستان شتاء. ويستغرق البدو الرحل أشهراً عدة على الطرق بحثاً عن المراعي. لكن أفراد أسرة بلبل خسروا حياتهم وباتوا يعيشون في منزل كما هو حال الآخرين.

ويقول أكبر أبنائه رحمة الله خان، لـ«العربي الجديد»، إن «حياتنا جيدة في باكستان. نعمل من الصباح حتى المساء لتأمين احتياجات أسرتنا. لكن المشكلة هي معاملتنا كالأجانب في باكستان، إذ لا نملك بطاقة هوية على الرغم من أن أجدادنا جاؤوا إلى باكستان قبل الغزو السوفييتي والحرب في أفغانستان، وكانوا يتنقلون بين باكستان وأفغانستان قبل الحرب».

ومن أجل البحث عن الرزق تنقلت أسرة بلبل بين المدن الباكستانية المختلفة، وعاشت نحو 20 عاماً في منطقة في شمال غرب البلاد قبل الانتقال إلى مدينة كوهات (تقع في خيبر بختونخوا)، لأعوام عدة. ثم انتقل بلبل مع أفراد أسرته إلى ضواحي مدينة راولبندي المجاورة للعاصمة إسلام آباد، وحتى اليوم، يعيشون في بيت من طين لا يقيهم حر الصيف ولا برد الشتاء.

ويقول بلبل إن «أملي الوحيد في الحياة الآن هو العيش في بيت جيد بعدما حرم أولادي من التعليم، وعادة لا يهتم البدو الرحل بالتعليم، هذا جزء من عاداتنا منذ القدم، لأن عملنا يقتصر على تربية المواشي والتنقل بين المدن المختلفة بحثاً عن الرزق». وعلى الرغم من ملاحقات الشرطة بين الحين والآخر وعدم حصوله على الهوية، إلا أن بلبل سعيد في باكستان ولا يريد العودة إلى أفغانستان، لكنه يأمل بأن تفتح الحدود بين البلدين من أجل البحث عن المراعي، ولأن للتنقل بين البلاد متعة خاصة.